

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد

العمالة الوافدة في سوق العمل لبلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق – المنافع والكلف

رسالة ماجستير مقدمة إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية كجزء من متطلبات الحصول على درجة
الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالب

حيدر عبد الأمير جاسم

بإشراف

الأستاذ المساعد

الدكتور جمال عزيز فرحان

الملخص

أن العراق بعد عام ٢٠٠٣ شهد عَصراً جديداً وتحولاً سياسياً واقتصادياً يهدف الى اعادة ما دمرته الحروب المتعاقبة ، وفق آليات الانتقال الى السوق بموجب الدستور الجديد الى فتح الابواب أمام الاستثمارات الاجنبية والسماح للمستثمرين في استخدام عمالة غير عراقية كما سمح للعمالة الوافدة للدخول الى العراق ومزاولة العمل في الانشطة الاقتصادية المختلفة. تهدف الدراسة إلى تحليل واقع العمالة الوافدة في العراق وبيان اهم عوامل الجذب لهذه العمالة في العراق لاستشفاف أهم المنافع والكلف الاقتصادية لهذه العمالة التي تعود على الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣ ، ومن اجل بلوغ هذه الاهداف، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول تناول الفصل الأول الاطار المفاهيمي للعمالة الوافدة وسوق العمل ، أما الفصل الثاني تناول أهم السياسات التي أقرت من أجل تنظيم استقدام العمالة الاجنبية في العراق ، و نماذج دول مختارة مستقبلية للعمالة الاجنبية وأن هذه الدول متباينة من ناحية التقدم الاقتصادي وأسباب استقدام العمالة الوافدة ، في حين ركز الفصل الثالث في تتبع تطور القوى العاملة في العراق و واقع العمالة الوافدة في العراق.

لقد خلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها ، أن ظاهرة العمالة الوافدة في العراق لم ترعى بالاهتمام من قبل واضعي السياسات الاقتصادية وتسلط الضوء على انعكاسات هذه العمالة على الاقتصاد العراقي وسوق العمل العراقي ، كما أن الدوائر الإحصائية قد اهتمت احصاءات هذه العمالة وتبويبها مما جعل هذه الظاهرة مجهولة من حيث واقعها في العراق وانماط استخدامها واتجاهاتها ، بالرغم أن العراق أصبح من الدول التي تملك الكثير من العوامل الاقتصادية الجاذبة لهذه للعمالة الوافدة ، فضلاً من ان العمالة الوافدة اصبحت جزء من القوى العاملة في العراق ، وان العمالة الوافدة في العراق لها منافع وكلف تعود على الاقتصاد العراقي ، إذ تتمثل المنافع في دور هذه العمالة في تصميم وتنفيذ وتطوير الكثير من مشاريع البنية التحتية والمشاريع الانتاجية، ورفع كفاءات القوى العاملة الوطنية من خلال التزام الشركات الاجنبية المصطحبة معها عمالة اجنبية من تدريب وتأهيل القوى العاملة الوطنية ، في حين تتمثل الكلف التي يتحملها الاقتصاد العراقي في تحويلات العاملين الذي تعتبر تسرب دخل حقيقي مقوم بالعملة الصعبة ، كما ان التكلفة الاخرى تعود الى مزاحمة العامل الاجنبي العامل العراقي في أشغال فرص العامل المتاحة خصوصاً في القطاع الخاص . وقد اوصت الدراسة على ضوء الاستنتاجات ، في تعديل القوانين المتعلقة باستخدام العمالة الاجنبية في العراق ، واجراء إحصائيات سنوية وبشكل تفصيلي من أجل وضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بالعمالة الوافدة وجعل نمط الاستخدام لهذه الفئة من العمالة في العراق يتوافق مع متطلبات التنمية الاقتصادية ، والحد من الفئات غير المرغوب بها في سوق العمل العراقي.